الخفية والجورنالجية

لمحة عن التجسس والاستخبارات

في عهد السلطان عبد الحميد الثاني

أ.م.د. أنيس عبد الخالق محمود(*)

مقدمة

والتحديات الخارجية المحدقة بها، وأن الدولة العثمانية لم تكن استثناءً من كثير من الدول التي أنشأت أجهزة تجسس واستخبارات لحماية أمنها وسلامتها ومعرفة نقاط القوة والضعف لدى خصومها من أجل تأمين نفسها.

ينقسم البحث على محورين: تناول الأول توضيحاً لبعض المفاهيم، مثل "خفية" و "خفية لك"، ولمحة تاريخية عن نشوء التجسس لدى العثمانيين وتطوره، وهيكل جهاز الخفية ومهامه، وأخيراً إلغاء جهاز الخفية. أمّا الثاني فتناول موضوع التقارير السرية (التي تسمى بالتركية في مصادر تلك المرحلة الصحف أو المجلات)، وعالجنا فيه: مفهوم الصحافة (التقارير) وجهاز الخفية، وأنواع التقارير ونماذج من التقارير المقدمة إلى السلطان عبد الحميد (المعروضات)، ثمّ موقف عبد الحميد من التقارير السرية والمبلغين، وحرق التقارير بعد ثورة تركيا الفتاة في عام ١٩٠٨.

من بين أبرز الانتقادات التي وُجّهت لعهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩) موضوع التجسس والجاسوسية، إذ دأب الكثير من خصومه، سواء كانوا من الاتحاديين أو القوميين العرب أو غيرهم من المتأثرين بالدعايات الغربية والصهيونية المضادة، على المبالغة في الحديث عن مساوئ هذا الجهاز وكأنه حالةٌ انفرد بها عبد الحميد دون غيره. يحاول هذا البحث تسليط بعض الأضواء على هذا الموضوع، مع إيضاح بعض المفاهيم المرتبطة به والتي تتردد دائماً في المصادر التركية والغربية الآخذة منها، مثل "الخفية"، و "الجورنالجية" و "الصحافة" Journalism، و "المجلات" أو "الصحف" Journals، وغيرها من المفاهيم التي تستوقف الباحث وتثير استغرابه، إذ تبدو بعيدة الصلة عن مفهوم الجاسوسية والتجسس. والهدف الذي يسعى البحث للوصول إليه هو أن جهاز الجاسوسية العثماني إنما كان من ضرورات المرحلة ومن موجبات الدفاع عن حكم السلطان وحياته والدفاع عن الدولة بوجه الأخطار الداخلية

البحث عمومًا تعريفي ومبسط ويرسم الخطوط العامة للموضوع ولا يعالجه بالتفصيل أو يخوض بالتحليل، وقد يكون نواةً لدراسات متخصصة تغطيه بصورة أشمل وأوسع. وبالتالي، فليس من المتوقع أن نجد فيه التنظير الذي نجده في مواضيع فكرية تتناول بعض مفاصل تاريخ الدولة العثمانية. أمّا بخصوص المصادر، فكان من بينها وأهمها مذكرات سكرتير السلطان الأول ورئيس كتاب الماين الهمايوني تحسين باشا (١٨٩٤-١٩٠٨)^(١)، إلى جانب بعض المصادر والأبحاث التركية الأخرى.

توطئة

بدايةً، لا بدّ من القول إن النشاط التجسسي والاستخباري العثماني ليس وليد عهد السلطان عبد الحميد الثاني، بل ترجع جذوره إلى مراحل مبكرة من تاريخ الدولة العثمانية التي مارست هذا النشاط كحال بقية الدول والممالك بغية جمع المعلومات الاستخبارية عن كل ما يهدد أمنها وسلامتها، سواءً كانت تهديدات داخلية أو خارجية من أجل التصدي لما كان يُحاك ضدها من مؤامرات ودسائس. وكان هذا ينشط قبيل أي حملة عسكرية، وأثبت فاعليته وأهميته في تحقيق الانتصارات في حالات كثيرة بفضل المعلومات المتحصل عليها عن وضع العدو. ولكن هذا النشاط اكتسب زخمًا كبيرًا في عهد عبد الحميد لأسباب كثيرة، يتعلق بعضها بشخصيته ووساوسه الشخصية، فيما يتعلق الثاني بظروف الدولة العثمانية والتحديات الداخلية والخارجية التي شهدتها عهده.

ونظرة سريعة على تاريخ هذا النشاط توضح لنا أن العثمانيين أدركوا أهميته منذ بداياتهم الأولى، حتى أنهم استغلوا اليهود والمسيحيين وجندوهم للعمل فيه بعد تلقيهم تدريبات خاصة^(٢)، وبرزت من بينهم جماعتا "مارتولوس"^(٣) و"وينوك"^(٤) اللتان قدمتا خدمات كبيرةً للجيش العثماني، ولاسيما في أثناء الحملات العسكرية، إلى جانب شرائح أخرى مثل أسرى الأعداء الذين تسميهم المصادر التركية العثمانية "ديل" (بمعنى السان أو اللغة) لكونهم مصدرًا مهمًا من مصادر المعلومات الاستخبارية، إذ حصل العثمانيون منهم على معلومات مهمة وحاسمة عن أحوال بلادهم وجيشهم وما إلى ذلك^(٥)، وكذلك بعض رجال الدين والبطاركة والنبلاء والمترجمين وأمراء الحدود الذين كلّفوا لجمع المعلومات عن القوى المجاورة، فضلاً عن فئات أخرى مثل الفنانين والسفراء والخبراء العسكريين والتجار والنساء، وإن كان معظم هؤلاء جواسيس مزدوجين يعملون لدى العثمانيين ولدى أعدائهم في آنٍ واحد^(٦).

كان هدف السلاطين والوزراء العثمانيين من استخدام هذه الشرائح المتنوعة من الجواسيس معرفة ما يدور في أذهان أعدائهم في الخارج وفي أذهان رعاياهم وما يقولونه عنهم وعن سير الأحوال في الدولة في الداخل أيضًا، مستعينين بذلك بمحققين مدربين لهذا الغرض. وكانوا ينزلون أحيانًا إلى شوارع العاصمة متتكرين لمراقبة الناس شخصيًا ومعاينة المخربين والمخالفين^(٧). وكان

العمل بالقانون الأساسي (الدستور) في ١٣ حزيران (يونيو) ١٨٧٧^(١١). وقد وُجّهت إليه الانتقادات الشديدة بسبب هذا الجهاز الذي كان موضع انتقاد بين معارضيه جدل كبير حتى ثورة تركيا الفتاة (٢٤ تموز/ يوليو ١٩٠٨).

أولاً: الحَفِيَّة (الجواسيس)

يُعدّ مصطلح "حَفِيَّة" (الذي يعني الجاسوس، المخبر، المحقق، المفتش) من المصطلحات المرتبطة بعهد عبد الحميد حصراً، وهو مشتق من الجذر "خفا" العربي الذي يعني سرّاً أو خَصّاً. وتشير المفردة إلى مَنْ يجمعون معلومات مُقدّمة عن أعمال سرية ويُبلغون بها الجهات المعنية^(١٢). وترد هذه المفردة في القواميس بمعنى: "الشخص المُستخدم في شؤون التحقيق السرية"، و"الشخص الذي يُبلغ عن معلومات بطريقة تُلحق الضرر بشخص ما..."^(١٣). بينما يذكر المؤرخ التركي أمر الله تكين أنها تعني "الضباط، مثل العملاء السريين والشرطة السرية والمحققين الذين يجمعون المعلومات ويُجرون تحقيقات عن الآخرين"^(١٤). وتعني أيضاً "ضباط التحقيق السري والمُحقق". وتُطلق تسمية "سر حَفِيَّة" أو "حَفِيَّة" على ضباط التحقيقات السرية. ووفقاً لذلك، فإن الـ «حَفِيَّة» هو موظف مكلف بأجر أو دون أجر مهمته حماية سلامة شخص ما أو سلامة الأمة والبلد^(١٥).

وجهاز الحَفِيَّة هذا يُشرف على التزام الضباط والرؤساء بتأمين سلامة الدولة

أولئك المحققون يبلغون القصر بالضرورة من المعلومات. وكذلك، كان الولاة وأمراء السنجق يبلغون العاصمة بكل ما يرون أنه مهمٌّ في مواقع عملهم. ومن خلال هؤلاء العملاء السريين، كان السلاطين يتلقون معلومات عن الوزراء والعلماء والأمراء قبل أن تصل إلى الوزراء أنفسهم، ما كان يُعدّ إساءةً جسيمةً للوزراء. وبين الحين والآخر كان السلاطين والوزراء يستطلعون آراء الرعية من خلال الاستماع إلى شيوخ الطرق الصوفية ودرأويش الزوايا^(١٦).

غير أن جهاز الجاسوسية العثماني الحديث يعود إلى مطلع القرن التاسع عشر، فبعد إلغاء فرقة الإنكشارية في ١٥ حزيران (يونيو) ١٨٢٦، أنشأ السر عسكر خسرو محمّد باشا (١٨٢٧-١٨٣٦) شبكة تجسس لكشف المعارضة التي قد تحدث ضد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩) والقضاء عليها^(١٧). ومنذ ذلك الحين اتسع نطاق عمل هذه الشبكة التي كانت تُدار وتعمل تحت سلطة نظارة الضبطية (وزارة الأمن العام)^(١٨). ففي عهد السلطانين عبد المجيد الأول (١٨٣٩-١٨٦١) وعبد العزيز (١٨٦١-١٨٧٦)، كان الباب العالي يكلف بعض الأفراد بجمع المعلومات بصفة جواسيس وضباط مخابرات. وازداد عدد هؤلاء بإطراد، وانتشرت أنشطة التجسس والاستخبارات انتشاراً واسعاً في عهد عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩) الذي اهتمّ بهذا النشاط اهتماماً استثنائياً ليحكم قبضته على البلاد بشكل مطلق، ولاسيما بعد تعليقه

والسلطان، ويتمتع بسلطة مطلقة في جمع المعلومات الاستخبارية وتقديمها كجهاز سري وغير رسمي^(١٦). ومع أن عمله لا يتداخل مع عمل أجهزة الاستخبارات التي أعقبته، إلا أن الفرق الأبرز بينه و"التشكيلات المخصصة" (الجهاز العثماني الخاص) التي تأسست في عهد جمعية الاتحاد والترقي هو أن جهاز الحقية لا يطبق عقوبات جنائية صارمة، بل يركز على نقل المعلومات وتحليلها إذا في حال تعلق الأمر بأمن البلاد وحياة السلطان^(١٧). وبعد عام ١٩١٢، وبينما كانت "التشكيلات المخصصة" تجمع المعلومات الاستخبارية وتنفذ عمليات إعدام، كان جهاز الحقية الذي أسسه عبد الحميد يكتفي بنفي المعارضين إلى الخارج. ولعل هذا هو الفرق الأبرز بين الجهازين. ويقدم رئيس لجنة حقوق الإنسان في الجمعية الوطنية التركية الكبرى محمد القطمش (ت ١٩٤٧) معلومات تلخص هذه النقطة ورد فيها أن عبد الحميد كان يُحسن استعمال الاستخبارات لضمان عدم انهيار الدولة، ولكنه استخدمها بطريقة لم تؤذ أحدًا، واستطرد قائلاً:

"إن أي عمليات قتل أو إبادة أو جرائم قتلٍ مجهولة لم تحدث في عهده [عبد الحميد] قط، بل إنها من فعل الاتحاديين. فالأتاحديون هم من فعلوا ذلك. وبفضل الاستخبارات قضى عبد الحميد على من يرى أنهم مفسدون، وأعفاهم من مهامهم ونفاهم، ولم يقتلهم. وكان ينفهم إلى اليمين وفزان، ولكنه وفر لهم كل ما يحتاجون. وساند من

نفاهم إلى الخارج لقناعته أنهم مواطنون يجب ألا يكونوا في ظروف صعبة، ويجب ألا يحتاجوا لأحد.... وكان يرسل الأموال إلى الشبان الأتراك في أوروبا ويمنحهم رواتب بشكل غير مباشر. أي أنه لم يتخل عنهم. أمّا الاتحاديون وأتباعهم فقد أبادوا مخالفهم في الرأي بجرائم قتل مجهولة الفاعل^(١٨).

أمّا عن أسباب تأسيس الجهاز، فقد سبقت الإشارة إلى أن الدولة العثمانية كانت تواجه الكثير من التحديات الداخلية والخارجية عند تولي عبد الحميد العرش^(١٩)، وكانت مسرحاً لأجهزة استخبارات الكثير من الدول المعادية التي اتخذت منها قاعدةً لتحقيق أطماعها الاستعمارية في المنطقة. إزاء ذلك، كان من الطبيعي أن يعتمد السلطان على النشاط الاستخباري والتجسسي لمواجهة تلك التحديات من جهة، ومتابعة المستجدات في العالم الإسلامي في داخلها وخارجها من جهة أخرى^(٢٠)، بصفتها خليفة المسلمين وراعي سياسة الجامعة الإسلامية.

في المقابل، وبسبب اضطراب الأوضاع الداخلية في بداية حكمه، انطوى عبد الحميد على نفسه وانعزل في قصره خشية القتل أو العزل عن العرش كما حصل لعمه وشقيقه من قبل؛ فبعد عزل عبد العزيز ومن ثمّ ذبحه على يد المتمردين، تولى شقيقه مراد الخامس العرش (٣٠ أيار / مايو - ٣١ آب / أغسطس ١٨٧٦) ولكن سرعان ما عُزل هو الآخر، واتفق المتمرّدون على ترشيحه هو بصفقة سياسية يتولى بموجبها السلطة مقابل إعلان الدستور. ومع تدهور أوضاع الدولة،

لتطويره. وورد في اللائحة التي أعدها بونا الغرض من تأسيسه وطبيعة عمله، وذكر أنه تابعٌ لنظارة (وزارة) الأمن العام ومسؤول عن صون شريعة السلطان وضمان استمرار حكمه وسلامة الشعب العثماني^(٢٧).

أمَّا فيما يتعلق بتكوين جهاز الحَفِيَّة فقد كان يتألف من ضباط شرطة مدنيين تابعين لوزارة الأمن العام. وكان هناك جهاز حَفِيَّة آخر مرتبط بالقصر ومقسم على أربع فئات: الأولى تسمى "طبقة بالي" وتتكون من مسؤولين رفيعي المستوى من خلفيات مدنية وعسكرية مرتبطين بالسلطان ويقدمون تقاريرهم (التي تسمى معروضات) إليه مباشرة. والثانية تتكون في الغالب من الخدم وتنحصر مهمتهم في مراقبة غرف الأمراء. وكانت الثالثة من الحراس ومهمتهم التجسس على الفئتين الأولى والثانية، وكانوا يُكلفون أيضًا بمهام مختلفة داخل الوزارات. وأخيرًا كانت الفئة الرابعة من المتملقين الساعين إلى التقرب إلى القصر من خلال استعراض مهاراتهم الشخصية^(٢٨).

وعلى الرغم من أن جهاز الحَفِيَّة كان مرتبطًا بوزارة الأمن العام، إلا أنه لم يُذكر في هيكلها التنظيمي الرسمي. ورغم ما ذكر من أن سعيد كوجوك باشا (١٨٣٨-١٩١٣) قد أملى لائحة الحَفِيَّة على الجهاز خلال ولايته الأولى في الصدارة العظمى (١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٧٩-٩ حزيران/يونيو ١٨٨٠)، إلا أن تلك اللائحة كانت مجرد لائحة إصلاحية لا أكثر، لأن الجهاز كان موجودًا قبل ذلك وخضع لتغييرات متعددة

بدأ نفوذ بعض كبار الشخصيات، ولاسيما مدحت باشا (١٨٢٢-١٨٨٤) وأنصاره، يشكل تهديدًا للدولة، ما زاد من مخاوفه وشكوكه التي تفاقمت بالفعل بعد العثور على منشورات تدعو لإزاحته، فزادت من وساوسه وهواجسه^(٢٩). وساهمت ظروف متعددة، مثل اغتيال حسن الشركسي^(٣٠)، ومؤامرة علي سعاوي (١٨٣٨-١٨٧٨) الذي حاول إعادة مراد الخامس إلى العرش^(٣١)، وأنشطة بعض الشبان الأتراك الذين فروا إلى أوروبا لمعارضته، وعمليات اللجان البلغارية والأرمنية، في إرهاب أعصابه وزعزعة استقرار حالته النفسية الهشة أصلاً. ومع تزايد اطلاعه على ما كان يحصل من اضطرابات في الكثير من البلدان واغتيال الحكام التي كان المخبرون يفتلقونها يوميًا للتقرب إلى القصر وكسب رضاه، زادت مخاوفه وأصبح يخشى أقرب المقربين إليه^(٣٢).

كل تلك الأسباب تفسر تطور النشاط الاستخباري والتجسسي بإطراد مع تقدم حكم عبد الحميد الذي أخذ يولي اهتمامًا استثنائيًا بجهاز الحَفِيَّة ويربطه به شخصيًا لقناعته أن الاحتياط أولى من الأمن. وحينما أسس "دائرة استخبارات يلدز" في عام ١٨٨٠^(٣٣)، المعروفة رسميًا باسم "خفيه لك" كان من بين أوائل من أسسوا أجهزة استخبارات وتجسس بالمعنى الحديث^(٣٤)، إذ استعان بخبرة الخبير الفرنسي شارل إود بونا المعروف Charles-Eudes Bonin، المعروف حينذاك باسم "بونا أفندي" عام ١٨٨٤

بناءً على آراء الخبراء ونصائحهم^(٢٩). ولكن المهم في هذا الشأن أن هذا الجهاز أخذ يحظى باهتمام خاص في عهد عبد الحميد وكان يتلقى توجيهاته منه مباشرة رغم ارتباطه إدارياً بوزارة الأمن كما ذكرنا. وبفضل هذا الجهاز، عزز عبد الحميد سلطته في داخل قصر يلدز على حساب سلطة الباب العالي التي تراجعت كثيراً في عهده^(٣٠). وبهذا أصبح على اطلاع مباشر بما كان يحصل في البلاد ويضع الحلول المناسبة لها.

ثمة أسباب قوية دفعت عبد الحميد لربط جهاز الحفية به ربطاً مباشراً حتمته عليه تحديات المرحلة. ففي المقام الأول لم يعتمد على كبار الشخصيات لأنه كان يتهمهم ويحملهم مسؤولية تدبير مقتل عمه عبد العزيز، ومنهم أحد الضباط في لجنة "السر عسكر" حسين عوني باشا (١٨١٩ - ١٨٧٦ م) الذي نفذ العملية بعد تلقيه مبلغاً كبيراً من إنكلترا بحسب رواية سفير الباب العالي لدى لندن وإيرلندا قسطنطينوس موسوروس باشا (١٨٥٠ - ١٨٨٥). ومنهم أيضاً الصدر الأعظم مدحت باشا الذي كان يطمح بإزاحته عن العرش واستلام الحكم بديلاً عنه، إذ قال ذات يوم: "ماذا لو جاء آل مدحت عوضاً عن آل عثمان"^(٣١)؟ وأدى تفاعل شكوكه مع المحيطين والتحديات التي كانت تواجه البلاد إلى تعزيز قناعته بأهمية ربط جهاز الحفية به شخصياً^(٣٢). وبعد ربط الجهاز بقصر يلدز، نُقلت جميع تقارير المخبرين السريين من الباب العالي إلى قصر يلدز.

أمّا عن هيكل الجهاز، فقد كان على رأسه رئيس حَفِيّة السلطان (حضرة سر حَفِيّة شهرياري)، وهو مستقل عن جهاز الشرطة؛ فيما كانت أشهر فرقهم فريق قبصقال محمد باشا الشركسي (١٨٥٤ - ١٩٠٩ م)، وفريق حسن فهيم باشا (١٨٣٦ - ١٩١٠)، وعناصر مختلفة تعمل ضمن شبكتها الخاصة، مثل المسؤول عن الأمن حارس بشكطاش حسن باشا، وياور شهرياري أحمد جلال الدين باشا (ت ١٩٠٨)، والمفتش العسكري للمدارس إسماعيل ماهر باشا (ت ١٩٠٨)^(٣٣). وكان هؤلاء - منفردين ودون علم بعضهم البعض - يبلغون السلطان فوراً بأي حركة أو مؤامرة تُحاك ضده وضد نظامه^(٣٤). ويشير ذلك إلى أن ذلك الجهاز كان يتمتع بسلطة واسعة وكان مسؤولاً عن التحقق من ولاء الضباط وكبار رجال الدولة في جمع المعلومات الاستخباراتية وتقديمها^(٣٥). ولم يكن للمصدر الأعظم ووزير الضبطية (الأمن العام) أي سلطة على الحفية لك (المخبرين)^(٣٦).

لم يقتصر الهيكل التنظيمي لجهاز الحفية على رؤساء الفرق، بل كانت له قاعدة واسعة تضم قطاعات مختلفة من الناس يمكن تقسيمها عمومًا على مجموعتين، شملت الأولى ضباطاً يتقاضون رواتبهم من الدولة^(٣٧)، في حين شملت الثانية موظفين مدنيين يعملون في وظائف مختلفة وأفراداً عاديين (كسبّة). وشملت المجموعة الأولى الولاة والمستشارين وقادة الجيش والمتصرفين والقضاة والإداريين من مختلف الدرجات والمتقنين والمواطنين العاديين

والكُتَّاب والصحفيين وطيفًا واسعًا من الأفراد من المغمورين إلى المشاهير^(٣٨). وإلى جانب هؤلاء، عمل في جهاز الحَفِيَّة طيفٌ واسعٌ من جنسيات شتى، فكان بينهم الدراويش الكاشغرية^(٣٩) ورجال الدين الداغستانيين والمتسولين الهنود والرَّحَّالة السودانيين والشيوخ الليبيين والأكراد والأفغان والحجاج البخاريين والمعلمين التتار والممثلين والمشعوذين والسحرة، وغيرهم. وشملت هذه المجموعة المسؤولين في الولايات والسفارات. وإلى جانب هؤلاء، كانت الجواري اللواتي يُقدَّمن إلى كبار المسؤولين أو الأغوات يمارسن أنشطةً تجسسيةً واستخباريةً^(٤٠). أمَّا المجموعة الثانية، فكان أفرادها من المتطوعين لتقديم خدماته التجسسية طمعًا في الحصول على وظيفة حكومية أو مكافآت نقدية لاشكَّ في أنها كانت مجزيةً^(٤١)، ولاسيما أن تزايد مخاوف السلطان من عزله أو قتله أدى إلى الإفراط في الاستعانة بهم^(٤٢).

واستفاد عبد الحميد أيضًا من الكثير من الموظفين الأجانب، مثل الإرهابي البلجيكي أدوارد يوريس Edward Joris (١٨٧٦ - ١٩٥٧) الذي كلفه باغتيال سفير بريطانيا في مدريد^(٤٣). ونجح الجهاز في تجنيد موظفي أجهزة المخابرات الأجنبية، مثل المستشرق المجري وعميل المخابرات البريطانية أرمينوس فامبيري Ármín Vámbéry (١٨٣٢ - ١٩١٣) الذي كان جاسوسًا لعبد الحميد بعلم إنكلترا^(٤٤). وبهذا السياق قدم تحسين باشا (١٨٥٩ - ١٩٣٠) الكثير من

المعلومات المهمة عن الأجانب الذين جندهم عبد الحميد في هذا المجال^(٤٥). ولاشكَّ في أن هذه الهيكلية المحكمة والمعقدة ساعدت عبد الحميد في إحكام قبضته على البلاد.

لم يقتصر عمل الحَفِيَّة على العاصمة والولايات العثمانية، بل امتد إلى الخارج أيضًا، إذ كانوا ينقلون إلى إستانبول - عبر وزارة الخارجية (خارجية نظارتي) - معلومات استخبارية عن البلدان التي يخدمون فيها ضمن الوفود الأجنبية. وكانت أهم مراكزهم لندن وفيينا وسان بطرسبرغ وواشنطن وطهران^(٤٦)، إذ كانوا يلاحقون الأفراد والمؤسسات المعادية للحكومة، ولاسيما المنظمات الأرمنية والجمعية البريطانية الأرمنية في لندن ولجنة الهنشاك الأمريكية. وكذلك، كانت أنشطة الجماعات الفوضوية والاشتراكية الموجهة من سان بطرسبرغ إلى بلغاريا، وشحنات الأسلحة غير القانونية المهربة من فيينا إلى داخل الأراضي العثمانية، والتطورات في إيران من بين أهم القضايا التي حرص الجهاز على متابعتها^(٤٧). وعمومًا، كان كل نشاط معادٍ للحكومة يُنقل إلى العاصمة عبر هذا الجهاز، غير أن بعض المعلومات الاستخبارية كانت تُنقل إلى الصدر الأعظم وليس إلى السلطان، بحسب أهميتها^(٤٨). ولمَّا كان مجال عمل الحَفِيَّة مفتوحًا وليس لهم عنوانٌ وظيفيٌّ واضحٌ، ما كان بالإمكان حصر نشاطهم بمكان معين، ولكن المصادر تكاد تتفق على وجود ٢٣ مركزًا لهم في إستانبول وحدها^(٤٩).

ولمَّا كان هذا الجهاز نشطًا ويغطي جميع

مفاصل الدولة، سعى معارضو السلطان إلى تشويه صورته، وبالغ بعضهم في انتقاده ونشروا شتى الشائعات عن عدد أفرادهِ. غير أن الأرقام المعقولة كانت أقل بكثير؛ إذ ذكر الباحث التركي سليمان قاني إرتم Süleyman Kani İrtem أن عددهم كان نحو ثلاثين ألف مخبر^(٥٠)، في حين ذكر زكي جفيك Zeki Çevik أن عدد الضباط العاملين في الجهاز كان ٩٩٠ ضابطاً من رجال المباحث (بينهم باشاوات وعلماء دين وكبار الموظفين) متوزعين على ٢٣ مركزاً^(٥١)، وأن عدد أفراد الجهاز بلغ ٣٠ ألفاً^(٥٢)، متفقا بذلك مع إرتم. وحدد أنور ضياء قارال Enver Ziya Karal أسماء نحو ألف عنصر منهم وفقاً للمصادر الرسمية، ونشر نصوص بعض التقارير السرية (المعروضات) التي قدموها لعبد الحميد^(٥٣).

ولكن على الرغم من صرامة الإجراءات الأمنية والاستخبارية التي اتخذها عبد الحميد لحماية حكمه، فشلت جميع محاولاته في الصمود أمام التغيير الذي حصل في عام ١٩٠٨ م. فبعد أن فقد شعبيته تدريجياً على امتداد سنوات حكمه بسبب تدمير الناس من جهاز الحفية، باتت الطريق مهيأةً للاتحاديين جماهيرياً، ولم يكتفِ الاتحاديون بتنظيمهم ضده، بل تسلل بعض أفرادهم إلى القصر وحصلوا على وظائف في دوائر التجسس وراقبوا جميع تحركاته^(٥٤).

أرسلت لجنة الاتحاد والترقي في الروم إيلي برقيةً إلى الحكومة بعد ثلاثة أيام من إعلان المشروطية الثانية طرحت فيها موضوع إلغاء

جهاز الحفية^(٥٥). وفي الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء لمناقشة القضية، شدّد على أهمية أن تكون للدولة استخباراتٌ سريةٌ، وعلى ضرورة وجود جهاز استخبارات، ولكن جهاز الحفية ألغي بقرار نُشر في الصحف بعنوان "إلغاء الحفية" لمنع أي شخص أو جهة غير مخلّولة قانوناً من الاستمرار في العمل بها^(٥٦). وبناءً على مقررات مجلس الوزراء، لم يُلغَ جهاز الحفية تماماً، بل قرّر إلغاء أي أنشطة غير رسمية وغير قانونية في داخله. وأبلغ هذا القرار بالتلغراف إلى الولايات والسناجق في ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٠٨^(٥٧). وبعد أربعة أيام من ذلك (أي في ٢٩ تموز/ يوليو ١٩٠٨) ألغي جهاز الحفية بقرار آخر من مجلس الوزراء^(٥٨). وبعد إعلان المشروطية الثانية، انطلق الاتحاديون في مطاردة ضباط الحفية، فأعدم بعض المحققين الذين أُلقي القبض عليهم وهم يحاولون الهرب إلى الخارج، فيما أُعدم آخرون شنقاً على يد العامة. وشارك بعض الحفية في النظام الجديد^(٥٩).

ثانياً: الجورنالجية (المخبرون) والتقارير السرية (المعروفة باسم "الصحافة")

تُعرّف مفردة "صحيفة" التي تتردد دائماً في المصادر التركية العثمانية واكتسبت معنى خاصاً في زمن عبد الحميد بصيغ مختلفة؛ والـ "صحيفة" Journal مصطلح فرنسي الأصل يعني "جريدة يومية فرنسية"، ولكنه يعني أيضاً: "تقديم تقرير سري واتهامات يومية ورسالة تشهير إلى السلطات"^(٦٠). أمّا في الدولة العثمانية، وفي عهد السلطان عبد الحميد تحديداً، فإن مفردة "جورنال"

التحفظ، وصحف الاحتساب^(١٥).

تأسست الصحافة (المجلات) في ١٥ أيار (مايو) ١٨٣٥، في الروم إيلى (البلقان) ومعظم الأناضول بسبب الحاجة إلى تنمية العلاقات مع أوروبا والرغبة في الاطلاع على الحياة اليومية للشعب. وما إن حل عام ١٨٦٠ حتى تغيرت وظيفتها ومعناها، وأصبحت تُستعمل بمعنى جمع المعلومات السرية عن شخص ما^(١٦). وكان الموظفون المعينون بفرمان يقدمون نتائج تحقيقاتهم في تقارير يومية (معروضات) إلى القصر. وكان المكلفون بإعداد تلك التقارير التي تتضمن توثيق الشؤون الرسمية اليومية والإبلاغ عنها يُعرفون باسم "جورنالجية" (مُبلِّغون أو مخبرون)، وأصبحت التقارير نفسها تُعرف باسم "مجلات" أو "صحف" (أي تقارير جواسيس الشرطة)^(١٧).

وفي أواخر القرن التاسع عشر لم تكن الصحافة بمثابة وكالة أنباء فحسب، بل انخرطت في الأنشطة الاستخباراتية أيضًا، وأصبحت من أهم جهود التحديث العثمانية. وفي عهد عبد الحميد كانت التقارير الاستخباراتية التي تقدّم إلى قصر يلدز عن المشبوهين ضد الدولة تُسمّى "جورنال" (صحيفة)، وُسّمِيَّ المحققون الخاصون المعينون من القصر ووكلاء الاستخبارات الآخرون المستقلون عنه "جورنالجية" (مُبلِّغون) إشارةً إلى التقارير التي يقدمونها. وحال اعتلاء عبد الحميد العرش، بُدلت جهودٌ حثيثةٌ لمراقبة أجهزة الدولة وتحركات المسؤولين بهدف تحويل قصر يلدز إلى قاعدة

أو "صحيفة" هي مصطلحٌ مرتبطٌ بجهاز المخابرات، وأن مهمة جمع المعلومات التي يقوم بها جهاز الخفية كانت تسمّى "صحيفة" أو "جريدة"، أي "إخبار" أو "إبلاغ"، بمعنى "تقرير جاسوس سري"، ولا تعني كلمة Press، أي الصحافة باللغة الإنكليزية. وتعني مفردتا صحيفة Journal و صحافة Journalism أن ديوان الإيرادات الداخلية يحتفظ بقيود (دفاتر) للإيرادات والنفقات أو غيرها من القضايا التي تُعدّل ويُزاد عليها تبعًا لآخر المستجدات^(١٨)، ودفتر المراسلات ومهمة الاستخبارات السرية والتحقيقات^(١٩). وكان مصطلح "خفية" (بمعنى مبلِّغ أو مخبر أو جاسوس) يُطلق على القائمين بهذه المهمة. أمّا قيام الجميع بالتحقق من بعضهم البعض، وإبلاغ السلطات عن المخالفات أو كل ما يثير الريبة، فكان يُسمى "صحافة"، ولكن بمعنى الإبلاغ، وكانت وثائق هذه المعلومات تُسمى "صحيفة"، بمعنى تقرير جاسوس الشرطة، أو تقرير مخبر سري^(٢٠).

وفيما يتعلق بمفردة "خفية"، فإن مصطلح "صحيفة" يحمل معنىً أوسع، فإلى جانب المعاني المذكورة، استُخدم أيضًا بمعنى "التقرير الصادر عن الشرطة أو ضباط المباحث في إطار مهامهم"^(٢١). وقد دخل مصطلح "جورنال" (صحيفة) إلى اللغة التركية العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر، واستُعمل بمعنى "تقرير". وثمة أنواعٌ من الصحف أو المجلات (التقارير)، مثل صحف الإحصاء، وصيف

حكم مركزي شامل، ما استلزم اتخاذ تدابير احترازية لحمايتها أسفرت عن ظهور فئة "الجورنالجية" واستمرارها^(٦٨).

تطورت هذه المؤسسة تطوراً ملحوظاً في عهد عبد الحميد، إذ أصبحت منصةً تتيح للأفراد الإبلاغ عن شتى الأمور بما فيها الأخبار التافهة وحتى التهم الكيدية. وعلى الرغم من أن الرقابة كانت واسعة النطاق وصارمةً حينذاك، إلا أن عبد الحميد مع ذلك لم يأت بجديد، بل ورث وكثف نشاط تجربة تعود إلى عهد والده السلطان عبد المجيد الأول (١٨٣٩-١٨٦١)^(٦٩)، حتى أصبحت بيده أداة بيد للسيطرة على من لا يثق بهم وجهاز أمن صارماً. ويمكن القول إن "الصحافة" هي عملية نقل أو إبلاغ عن أخبار أو معلومات بعد التلاعب بها بحيث تخرج عن حقيقتها الفعلية قبل أن تصل إلى القصر، لا مجرد عملية استخبارية صرف. ويبدو أن عبد الحميد لم يكن يعلق أهمية كبيرة عليها لعدم ثقته الكاملة بأصولها وطبيعة العاملين بها والمواضيع التي تغطيها. فضلاً عن ذلك، بينما تتسم الصحافة بصفات إخبارية جوهرية، تمثل الاستخبارات عملية تقييم وتحليل للمعلومات المجمعة. وفي عهد عبد الحميد كان الكثيرون ممن يقدمون تقارير سرية (صحفاً) صادقةً أحياناً وزائفةً ومبالغ بها أحياناً أخرى، مستهدفين منها أشخاصاً كانوا يرون فيهم خصوماً أو منافسين، فأرادوا التخلص منهم أو زوال النعمة التي هم فيها - أيًا كانت - عنهم. وبينما نجح بعضهم في تحقيق أهدافه، فشل آخرون^(٧٠).

كان تقديم التقارير السرية أو الصحف من أهم الوسائل لدى الكثيرين لتذكير السلطان بهم وإثبات ولائهم ونيل رتب ومناصب وميداليات هم ليسوا أهلاً لها. وعند النظر إلى من كانوا يتقربون إليه أملاً في الحصول على أدنى المكافآت من خلال تقارير مضللة أو غير دقيقة، يتضح أن هذا النوع من الجهود الاستقصائية يتجاوز مهام جهاز أمني بحث^(٧١). غير أن هذه التقارير يمكن تصنيفها في العموم إلى ثلاثة أبواب: تقارير ذات دوافع سياسية، وتقارير ذات دوافع شخصية، وتقارير ذات دوافع إعلامية^(٧٢). غير أن مسألة التصنيف بحد ذاتها معقدة وليست باليسيرة؛ فبينما تحمل التقارير ذات الدوافع السياسية أبعاداً ومضامين إعلامية، فهي تمثل مصالح شخصية بدرجات والهدف منها كسب ود السلطان الذي كان يفسر هذا العمل عموماً بأنه نوعٌ من أنواع التملق الذي لا يخلو من منافع شخصية^(٧٣).

وما يلفت الانتباه في هذه العملية أن هناك فئتين مسؤولتان عن جمع التقارير السرية وتقديمها إلى الجهات المختصة. تتكون الأولى من الموظفين الحكوميين الذين يتقاضون رواتب مقابل عملهم. أمّا الثانية فتشمل الموظفين في المناصب الأخرى والمتطوعين، ومن بينهم الولاة والمستشارين وقادة الجيش والمتصرفين والقضاة والإداريين بمختلف مستوياتهم والعلماء وعامة الناس والكتّاب والصحفيين ممن كان تقديم التقارير إلى القصر يمثل لهم وسيلةً لزيادة مداخيلهم. وامتدت هذه الفوائد إلى ما هو أبعد من مجرد

وفي كل اجتماع سيُقال كلام ضده، وستُنصب له الكمائن هنا وهناك؛ فكانت صلاة الجمعة وموكب السلامك وعيدي الفطر والأضحى وموكب البردة الشريفة فرصة ذهبية لجواسيسه. وعن ذلك قال تحسين باشا في مذكراته:

“كانت التقارير تصل أحياناً إلى حدّ تقديم أغرب الحيل للسلطان في شكل تقرير لكسب ودّه أو تحقيق أي منفعة. وكان عامة الناس يقدمون هذه التقارير. وكانت مواكب البردة الشريفة والعيد أفضل وقت للمخبرين لإظهار مهاراتهم. فعند اقتراب يوم مرور هذه المواكب، يبدأ المخبرون عملهم وبشتى أنواع الأكاذيب المختلفة ليخدعوا السلطان حميد من أجل مصالحهم”^(٧٧).

لم يكن عبد الحميد يبخل بالإنفاق على التقارير المقدمة عن الأحداث المتوقعة في تلك الأيام، وكان يجزل العطاء للمخبرين بالأموال والأوسمة والرتب تبعاً لأهمية تقاريرهم وخطورتها، ما أدى إلى تحول التجسس إلى مهنة مربحة للغاية، وإلى طفرة في عدد المتربحين منها والمعتاشين عليها.

وبسبب خوفه الدائم من الاغتيال والعزل، كان يدقق في التقارير التي تذكر “الاغتيال” لتخفيف قلقه^(٧٨)، وكان يأمر بإجراء تحقيقات شاملة في كل تقرير يطرح هذا الموضوع، وإن كان تحسين باشا قد ذكر أنه لم يكن يثق ثقةً مطلقةً بكل تقرير يتلقاه، وكثيراً ما كان يترك الكثير من المظاريف

الكسب المادي حينما سعى بعضهم إلى كسب ود السلطان وثقته أو الوصول إلى مناصب أو مراتب أعلى. فيما لجأ آخرون إلى كتابة التقارير للهروب من عقاب أو تخفيف ضائقة مالية أو سعياً وراء حب المغامرة دون هدف واضح. واجتذبت هذه المهنة أحياناً بعض من لديهم أزمات نفسية، ما جعلها مصدر تسلية لهم^(٧٤).

وهكذا، نجد أن الكثير من التقارير عن مؤامراتٍ لاغتيال السلطان كانت تُرسل إلى قصر يلدز يومياً. ورغم أن معظمها كاذبة، إلا أن أي إجراء احترازي لم يتخذ بشأن أصحابها. كما حصل بعد الإبلاغ عن وجود صلة بين جماعة سرية تشكلت في أحد الأديرة الروسية في غلطة ولجنة أرمنية، فبعد أن فُتح تحقيقٌ فوريٌّ في الأمر تبين أن الجماعة السرية لم تكن سوى جمعية خيرية^(٧٥)؛ حتى أن عبد الحميد فسّر هذا الوضع بقوله:

“أعتقد أنه لا يوجد مكان آخر في العالم يشهد مؤامرات مدمرةً كعاملنا. ومع ذلك، أودُّ تمييز التقارير المبالغ فيها التي يكتبها المغرضون الساعون إلى تحقيق مكاسب شخصية من غيرها. أدرك تماماً أن الكثيرين يرون أن المخبرين غير شرفاء، وديننا يحرم التجسس.... ومنذ أن توليت السلطة، كنت أمقت المديح الكاذب الموجه إليّ أشد المقت”^(٧٦).

كان عبد الحميد مصاباً بالوسواس، وكان يتخيل أنه سيتعرض للاغتيال في كل لحظة،

دون فتح^(٧٩). وهذا الصدد ذكر محقق تقارير السلطان كريمي زاده محمد نشأت أفندي أن التحريات والتحقيقات اللازمة كانت تُجرى بشأن التقارير المهمة والتي تستوقف النظر، وإن كان معظمها يفتقر إلى الصِدقية. وكانت التقارير الواردة تخضع للتقييم للتحقق من صحتها، وكانت نتائج التقييم توثق في دفتر خاص^(٨٠).

كان أكثر الأشخاص موضوعاً لتقارير المخبرين كل من: شقيق السلطان وولي عهده رشاد أفندي (السلطان محمد الخامس، ١٩٠٩-١٩١٨)، والسلطان السابق مراد الخامس، وأفراد آخرون من الأسرة، مثل نجل السلطان عبد العزيز الأمير يوسف عزت أفندي (١٨٥٧-١٩١٦)، الذي كان محور الكثير من التقارير والمنشورات قبل اغتياله^(٨١). كما خضع كبار المسؤولين، مثل الصدر العظام، ولاسيماً سعيد كوجوك باشا وكامل باشا (١٨٣٣-١٩١٣)، ورجال الحاشية وشيخ الإسلام للتحقيق. وكذلك، خضعت الحركة القومية التركية والعربية والمنظمات الأرمنية وجمعية الاتحاد والترقي لرقابة مشددة^(٨٢).

وثمة الكثير من الأمثلة على هذه التحقيقات، إذ كان السلطان يطّلع على جميع اجتماعات الحكومة. ولما كان المخبرون يعلمون بشكوكه في شقيقه الأمير محمد رشاد أفندي، راقبه مراقبةً شديدةً وكانوا يبلغونه بكل تحركاته^(٨٣)، مدفوعين بذلك بحوافز

مادية وغيرها، ولاسيماً إذا علمنا أن أصحاب التقارير الكيدية وغير الصحيحة نادراً ما كانوا يُعاقبون أو يُعاقبون عقوبات مخففةً.

غير أن تقديم التقارير لم يكن مقتصرًا على المحققين؛ إذ كان باستطاعة ومن حق أي شخص لديه أي معلومات تقديمها إلى القصر. فمثلاً، أسفرت المعلومات التي أبلغها أحد أفراد جمعية الاتحاد والترقي ومدير مدرسة "نمونه ترقى" إلى اكتشاف هوية أحد أعضاء الجمعية في عام ١٨٩٧م، فحوكم لاحقاً في محكمة عسكرية وحُكم عليه^(٨٤). ويُعتقد أن كبار قادة جمعية تركيا الفتاة (أو الشبان الأتراك)، مثل نامق كمال (١٨٤٠-١٨٨٨) وأبي الضيا توفيق (١٨٤٨-١٩١٣) وعبد الحق الحامد (١٨٥٢-١٩٧٣) وعبد الله جودت (١٨٦٩-١٩٣٢) قدموا تقارير إلى السلطان في مراحل مختلفة من حياتهم^(٨٥). ويُعد صهره الداماد محمود جلال الدين باشا (١٨٣٩-١٨٩٩) من أبرز مقدمي التقارير إليه. ورغم معارضته إياه لاحقاً، عاش عيشةً هانئةً حتى وفاته بعد أن خدمه في البداية بكل إخلاص^(٨٦). وكذلك، كان رئيس المخابرات أحمد جلال الدين باشا (ت ١٩٢٤) قد تحول من رفيق مقرب إلى خصم لدود لعبد الحميد، وعمل مدةً طويلةً محققاً أول له، وكان يزوده بتقارير عن أنشطة تركيا الفتاة في أوروبا ويتفاوض معهم نيابةً عنه لإعادتهم إلى البلاد^(٨٧). وكان آرمينوس فامبيري (المذكور آنفاً)، والمعروف باسم رشيد، من

بين مقدمي التقارير^(٨٨).

الدراسات المعاصرة، إلا أنه كان أحد مئات الجواسيس لدى عبد الحميد، وكان في الوقت نفسه أحد المخبرين السريين لحركة تركيا الفتاة، وإن كان ذلك الدور المزدوج يمثل مفارقة غريبة؛ إذ كان معارضاً قوياً للسلطان ونظام حكمه من جهة، ويتجسس له ويفك رموز حركة تركيا الفتاة من جهة أخرى. وقد عثر الباحث التركي نجم الدين ألكان على ثلاثة تقارير سرية ورسالة شكوى تؤكد عمله في الجاسوسية لمصلحة عبد الحميد^(٩١).

تضمنت تلك التقارير السرية معلومات عن كبار الشخصيات، مثل خليل رفعت باشا (١٨٢٠-١٩٠١) وسعيد كوجوك باشا ومدحت باشا، وقُدِّمت إلى قصر يلدز. وكان هذا الأخير متهمًا بالتآمر في اغتيال السلطان عبد العزيز، فأدين وحُكم عليه بالإعدام في المحكمة التي تشكلت لهذا الغرض، لكن الحكم خُفف إلى السجن المؤبد، ثم ما لبث أن قُتل ذبحاً في زنزانته في الطائف عام ١٨٨٤^(٩٢). أمّا سعيد كوجوك باشا الذي كان يمقت تلك التقارير فقد عُزل من منصبه صدرًا أعظم بسببها^(٩٣).

ثالثًا: رأي عبد الحميد الثاني بالتقارير السرية والمخبرين

واجه عبد الحميد في المخبرين وجهاز الحَفِيَّة انتقادات شديدة، وعلى الرغم مما قيل عن حرصه على التحقق من مضمون كل تقرير وينظر في صحته بنفسه، لكنه في الواقع لم يكن يعتمد على كل تقرير. ويُفهم

ولذلك، نرى أن طائفة واسعة من الأفراد كانت تقدم تقاريرها إلى عبد الحميد، بمن فيهم كبار الشخصيات من صدور عظام ووزراء وولاة ومتصرفين وقضاة وموظفي بريد وضباط جيش وباشاوات وأطباء وطلاب جامعات ومدرسين، إلى جانب مواطنين عاديين لا يحملون ألقابًا.

ولكن في أعقاب حادثة ١٣ نيسان (ابريل)/ ٣١ مارت (بالتقويم المالي العثماني) ١٩٠٩^(٩٤)، التي سقط فيها حكم عبد الحميد نهائيًا، أسفرت عمليات البحث والتفتيش في قصر يلدز عن كشف الكثير من التقارير السرية التي كانت تقدّم إليه وتنتقد الاتحاديين، من بينها التقارير التي قدّمها محمد شريف باشا (١٨٥٦-١٩٥١) خلال عمله سفيرًا للباب العالي لدى ستوكهولم (١٨٩٨-١٩٠٨). و زادت هذه الحادثة من حدة الصراع بينه والجمعية التي اتهمته بالتجسس، بحيث اضطر إلى الاستقالة من منصبه بعد إعلان المشروطة الثانية، ليُعاد تعيينه قائدًا لفرع بنغالتي (داخل حي نيشانطاشي في منطقة شيشلي في إستانبول) التابع لجمعية الاتحاد والترقي وسط انتقادات لاذعة وُجّهت إليه فرّ على إثرها إلى فرنسا^(٩٥).

كذلك، برز عضو جمعية تركيا الفتاة ونائب سلانيك في مجلس المبعوثان عمانوئيل قره صو (١٨٦٢-١٩٣٤) بانخراطه في الجاسوسية وانتمائه للماسونية. ورغم عدم ذبوع اسمه في

من صناديق التقارير المختومة التي عُثر عليها في قصر يلدز بعد عزله أنه لم يكن يتفاعل مع تلك التقارير كثيراً، وهو ما أكده تحسين باشا بقوله: "إن تلقي السلطان عبد الحميد آلاف التقارير يومياً كذبة"^(٩٤)، ما يعطينا فكرة عن رأيه بالتقارير والمخبرين.

وفي سنوات حكمه الأولى، نُقلت التقارير إلى مكتب الـ "سر خفّية لك" داخل القصر. وبينما كان تحسين باشا رئيساً للكتّاب، كان سكرتير التشفير الخاص كامل باشا البوسنوي^(٩٥) يتولى فحص التقارير واستجواب المشتبه بهم في مركز شرطة حسن بابا في بشكطاش. وقد أسندت هذه المسؤولية إلى لجنة مكونة من كبار مسؤولي البلاط لاحقاً.

كان عبد الحميد يبدأ يومه بالتقارير التي يرسلها إليه الساعة مباشرة، متجاوزاً القنوات الرسمية، وكان يقرأ الكتب والتقارير الرسمية على مكتبه في غرفة مكتبته^(٩٦). وعند المساء كان يتلقى تقارير وزارة الأمن العام. وغالباً ما كان هذا الروتين الممل يرهقه، فيغالبه النعاس ويغفو من شدة التعب^(٩٧). ومن المعروف أنه كان يصحو ليلاً لمراجعة المهم منها^(٩٨)، لقناعته أن هذه التقارير إحدى أهم وسائل لبناء علاقة مباشرة مع الرعية والتواصل معهم رغم ميله إلى الانطواء، ولعلّ هذا ما يفسر عدم تفكيره بطرد أو معاقبة أي مخبر أو واثي يقدم تقارير كاذبة وحرصه على ألا يغادر أي منهم خالي

الوفاض^(٩٩)، اعتقاداً منه أنه قد يقدم لاحقاً معلومات دقيقة ومفيدة. وبمرور الوقت، نشأت شريحة تترزق من تلك التقارير كما أسلفنا، لكن الأمر لم يصل إلى الدرجة التي نتحدث عنها المصادر في أن معظم الناس أصبحوا يتجسسون على بعضهم البعض، مثل الابن على أبيه، والصهر على صهره، والأخ على أخيه، كما يذهب إلى ذلك أنور ضياء قارال المذكور آنفاً^(١٠٠).

ولكن عبد الحميد في المقابل كان يغضب عند اكتشافه زيف بعض التقارير، كما حصل ذات مرة حينما اكتشف زيف أحدها، فمزقه دون أن يوبخ المخبر^(١٠١)، بمعنى أنه لم يكن يعاقب من ينشرون معلومات كاذبة لأنهم لا يشكلون خطراً كبيراً. وبهذا الصدد قال تحسين باشا: "إن هذه التقارير لم تكن تُتلف أو تُرمى، ولم يكن أصحابها يواجهون أي تبعات بتهمة الغش أو التشهير، بل كانوا يحظون بالتقدير لحرصهم على أداء واجباتهم. وقد أكد ذلك الدبلوماسي والسياسي التركي فتححي أوكيار Fethi Okyar (١٨٨٠ - ١٩٣٤) الذي رافق السلطان إلى سالونيك رئيساً لحرس قصر ألأتيني الذي نُفي إليه بعد عزله، إذ تبين من خلال التقارير التي اطلع عليها أن السلطان، بينما نفى الكثيرين إلى شتى المناطق، لم يظلم من نفاهم^(١٠٢).

ونظراً لعدم وجود أي عواقب على تقديم تقارير وادعاءات واهية ووهمية، تمادى المخبرون في تقديمها لقناعتهم أن عبد

الحميد لن يتخذ ما يؤذيهم لثلاث تنهار شبكة استخباراته. وكان من نتيجة ذلك أن امتلاء قصر يلدز بشتى التقارير التي تتحدث عن مؤامرة اغتيال مزعومة ضده. وعلى الرغم من أن معظمها كانت مجرد ادعاءات، إلا أنها زادت من حذره وضاعفت وساوسه^(١٠٣). وكان من الطبيعي أن تزدهر الجاسوسية في هذه البيئة.

غير أن عبد الحميد في الواقع كان يمقت المخبرين كثيرًا، وإن كان متسامحًا معهم، لقناعته التامة بأهميتهم وفائدتهم لدولته التي كانت تتعرض حينذاك لمؤامرات وتحديات جسام، إذ اعترف ذات يوم بأنه نجا من محاولتي اغتيال اكتشفهما بفضل تقارير الحَقِيَّة^(١٠٤). ولكن مهما تكن فائدة جهاز الحَقِيَّة، إلا أنه لم يمنع التهم ضد عبد الحميد بتعزيز مناخ الشك والخوف وانعدام الثقة لدى المجتمع العثماني.

وأخيرًا، في أعقاب حادثة ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٠٩ نُهب قصر يلدز وتناثرت تقارير المخبرين (الجورنالجية) في أرجائه. وبعد عزل عبد الحميد في ٢٧ نيسان أصبح وجود مئات الآلاف منها في القصر مبعث قلق. فدعا البعض إلى تصنيفها ونشرها، في حين خشى آخرون من أن يؤدي ذلك إلى تداعيات خطيرة، فدعوا إلى منع نشرها. وانهقد مجلس المبعوثان لمناقشة الأمر، وقرر في النهاية تشكيل لجنة متخصصة بفحص الوثائق لمراجعتها. وبوشر بذلك بأمر من

حمود شوكت باشا (١٨٥٦-١٩١٣)، ولكن حالما بوشر التحقيق في التقارير التي نُقلت من قصر يلدز إلى نظارة الحربية (وزارة الدفاع)، حتى تقرر التخلص منها إثر خلافات بين بعض كبار الشخصيات في إدارة الدولة آنذاك، فأحرق معظمها، وأرسل القليل منها إلى أرشيف الدولة بموجب مرسوم مجهول التوقيع^(١٠٥)، بسبب القلق من أن يؤدي الاحتفاظ بها إلى كشف هوية المخبرين عن حركة تركيا الفتاة في حال نشرها، ما قد يفضي إلى إحراجات سياسية واجتماعية. ولذلك عرض على محمود شوكت باشا نشر جميع التقارير، ولكنه أجاب بتردد قائلاً: "من يدري إن كان تقرير سيُشهر أم لا!"^(١٠٦). وأخيرًا مُنع نشرها جميعًا. وصدر أمرٌ بحرقها في أثناء تصفية مكتب وثائق يلدز^(١٠٧)، وكانت محفوظةً في ٣٣٠ صندوقًا في فناء وزارة الدفاع، ما حال دون توثيق حقبة مهمة من التاريخ العثماني. وفي الآونة الأخيرة، نُشرت بعض تلك التقارير التي نجت من الحرق^(١٠٨)، وأصبحت موضوعًا لدراسات أكاديمية متخصصة، لعل من بينها وأبرزها تلك التي قدمها الباحث التركي إمرة غور Emre Gör، الذي كتب رسالة دكتوراه وبضعة كتب وعدة بحوث عن الموضوع.

أخيرًا، فإن خير ما يمكن أن نوجز به هدف عبد الحميد من تأسيس الجهاز هو ما ذكره تحسين باشا في مذكراته، إذ قال:

الخاتمة

اعتلى السلطان عبد الحميد الثاني العرش في مرحلة مضطربة واجهت فيها الدولة العثمانية تحديات داخلية وخارجية جسيمة. ولتجنب مصير سلفيه، أسس حكومة مطلقة بتعزيز سلطة القصر من خلال إنشاء جهاز "الحقبة" الذي صار علامة فارقة لحكمه، والذي يرى الكثيرون أنه مجرد وسيلة للحماية حياته وإطالة أمد حكمه. غير أن هذا الرأي قاصر ولا يعدو كونه ادعاءً لتشويه سمعة هذا الجهاز الذي كان له دور كبير في الحفاظ على سلامة الدولة قبل كل شيء، فيما كان دوره في كشف خصوم السلطان ومنع جميع أشكال الأنشطة الانفصالية والهدامة والتخريبية في البلاد لا يقل أهمية عنها.

تألف جهاز الحقبة من موظفين رسميين ومن متطوعين كانوا مدفوعين بدوافع شتى، مثل حب السلطة وطمعا في المال. ولذلك، لم يسلم عبد الحميد بصحة جميع التقارير لعلمه بنوازع أصحابها وأهوائهم، ولم يكن يتخذ قراراً في أي قضية إلا بعد تحقيقات شاملة تقوم بها لجان محايدة. ومع ذلك، لم يمنع ذلك من وجود الكثير من التقارير الصحيحة بدافع قلق حقيقي كان يحدق بالسلطان أو بالدولة عموماً.

من المهم أن نشير إلى أن مصطلحات "الصحف" و"المجلات" أو "المباحث" التي غالباً ما تتردد في المصادر الأجنبية ليس سوى ما نسميه اليوم "الإخبار" أو

"إن أكثر ما نشر عن عهد السلطان عبد الحميد كتبه أناس لا يعرفون حقائق ذلك العهد واستندوا في معلوماتهم إلى أقاويل لا قيمة لها. ومن يقرأ مثل هذه الكتب يظن بأن كل سيئات عهده إنما هي للسلطان. والواقع إن السلطان عبد الحميد سلطانٌ مستبد، والحياة والسلطنة عنده هدفٌ بذاته، وكل حادثة تقع يظنها خطراً على هذا الهدف، ويأخذ حذره حيالها، ويتصور بأن كمان في كل مكان نُصبت ضد هذا الهدف، فيلجأ إلى اتخاذ تدابير السلامة والأمن مهما بلغت تكاليف هذه التدابير. ولكن علينا أن نعترف أيضاً بأن الأسباب التي أنتجت السلطان عبد الحميد من عبد الحميد أفندي الذي قال عنه أبوه عبد المجيد بأنه صاحب الأوهام ليست هي أوهامه وتخوفه وحب الحياة والسلطنة، فهناك هبوط أخلاقي من أقصى البلاد إلى أقصاها، تحول إلى تيار جارف لم يستثن السلطان من آثاره وقوته. وحكم التاريخ يستوجب أخذ كل الشهادات في الحسبان، ويجب أن تكون لهذه الشهادات قيمتها الكبرى لدى الذين يتصدون لكتابة تاريخ العهد الحميدي" (١٠٩).

المراجع

١. تحسين باشا، السلطان عبد الحميد الثاني، ترجمة: كمال أحمد خوجة، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ٢٠١٧.
٢. حسن، جاسم محمد. "هموم السلطان عبد الحميد الثاني وجهاز الجاسوسية في الدولة العثمانية"، مجلة العلوم الاجتماعية، مج ١٠، ع ٢٤، الكويت، يونيو (حزيران)، ١٩٨٢، ص ٢٣-٣٧.
٣. عمر ابو النصر، عصر السلطان عبد الحميد الثاني وأثره في البلاد العربية، المطبعة الهاشمية، دمشق، ١٩٣٩.
٤. قوجه باش، سليمان. السلطان عبد الحميد الثاني: شخصيته وسياسته، ترجمة: عبد الله أحمد إبراهيم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٨.
5. Açık, Tuncay. "Osmanlı İktidar Mücadelelerinde Jurnal ve Jurnalcilik, II. Abdülhamid Örneği", Kırıkkale Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü, Yayınlanmamış Yüksek Lisans Tezi, (2011).
6. Aslan, Taner. "Saidpaşazade Mehmet Şerif Paşa Muhalefeti ve İkinci Meşrutiyet Döneminde Yasaklanan Bir Risalesi", Ankara Üniversitesi Dil ve Tarih-Coğrafya Fakültesi Tarih Bölümü, Tarih Araştırmaları Dergisi, vol. 30, no. 50, Ankara, (Eylül 2011).

“الإبلاغ” أو تقارير المخبرين السريين، وأن “الجورنالجية” ما هو إلا تعبيرٌ يُقصد به “الجواسيس”، وكان هذا المصطلح خاصاً بعهد السلطان عبد الحميد حصراً. وكان المكلف بجمع المعلومات الاستخبارية وتقييمها يسمّى “خَفِيّةً لك”، أي “المحقق”. وفي المقابل، غالباً ما كان غير الموظفين الرسميين يقدمون تقارير مضمّلة أو كيدية لدوافع شتى، غالباً ما تكون تحقيق مكاسب شخصية. ولذلك، من الأهمية بمكان أن نوضح أن فرقاً بين الخَفِيّة على أنها وظيفة رسمية وبين المخبرين الذين نَمّت شكوك في طبيعة عملهم وصحة التقارير التي يقدمونها.

بناءً على ما تقدم يمكن القول إن جهاز الخَفِيّة وعمل الجورنالجية كانا ضروريين للدولة حينئذٍ لا في عهد عبد الحميد فحسب، بل في عهد المشروطية الثانية أيضاً، إذ اعترف الاتحاديون بأهميته بعد ثلاثة أيام فقط من توليهم الحكم، وإن اتفقوا على حله وحررق إرثه لاحقاً.

ولذلك، فمن الخطأ أن القول إن مهمة جهاز الخَفِيّة هي الحفاظ على سلامة حياة عبد الحميد وحكمه حصراً، لأنه ساهم في إحباط المؤامرات الداخلية والخارجية التي كانت تستهدف للدولة، ولأنه إلى جانب ذلك شكّل أساس أجهزة المخابرات التركية اللاحقة أيضاً.

- versitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, Tarih Ana Bilim Dalı, Yakınçağ Tarihi Bilim Dalı, Mayıs 2018.
16. Demiroğlu, Faiz. Abdülhamid'e Verilen Jurnaller (50 Yıldır Neşredilmeyen Vesikalar), Tarih Kütüphanesi Yayınları, İstanbul, 1955.
 17. Dumanoğlu, Sevim. "Kitap Tanıtımı, Mehmet Zahit Yıldırım, Osmanlı Devleti'nde Jurnal Teşkilatı (1835-1860)", Ankara Üniversitesi Dil ve Tarih-Coğrafya Fakültesi Tarih Bölümü, Tarih Araştırmaları Dergisi, vol.,32, no. 53, (2013).
 18. Engin, Vahdettin. Asayiş, II. Abdülhamid'in İç Güvenlik Politikası, Yeditepe Yayınları, İstanbul, 2013.
 19. Eraslan, Cezmi. II. Abdülhamid ve İslam Birliği, Ötüken Yayınevi, İstanbul, 1992.
 20. Georgeon, François., Sultan Abdülhamid, Ali Berktaş (tr.), Homer Kitabevi, İstanbul, 2006.
 21. Göç, Eray. "Türk İstihbaratının Tarihsel Gelişimi", Çankırı Karatekin Üniversitesi İktisadi ve İdari Bilimler Fakültesi Dergisi, vol. 3, no. 2 (2013).
 22. Haslip, Joan. Bilinmeyen Taraflarıyla Abdülhamit, Nusret
 7. Alkan, Necmettin. "Emanuel Karasu ve II. Abdülhamid", Atatürk Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi", vol. 11, no. 1, (2008).
 8. Akşin, Sina. Jön Türkler ve İttihat ve Terakki, Remzi Kitabevi, İstanbul, 1987.
 9. Akyıldız, Ali. "Yûsuf İzzeddin Efendi", TDV İslâm Ansiklopedisi, İstanbul, 2013, vol. 44, pp. 13-16.
 10. Aydın, Nurullah. İşte İstihbarat, 2nd ed., Kum Saati Yayınları, İstanbul, (2011).
 11. Bayur, Yusuf Hikmet. Türk İnkılâbı Tarihi, 3 vols., Türk Tarih Kurumu Yayınları, Ankara, 1991.
 12. Beyhan, Mehmet Ali. "II. Abdülhamid Döneminde Hafıyye Teşkilatı ve Jurnaller", Türkler, vol. 12, Ankara, Yeni Türkiye Yayınları, (1999).
 13. Çevik, Zeki. "II. Abdülhamid Dönemi Bir Bürokrat Portresi, Sadrazam (Küçük) Mehmed Said Paşa ve Reformları", Turkish Studies, vol. 4, no. 8 (Fall 2009).
 14. Danışman, Zuhuri. Sultan İkinci Abdülhamid Han, Zuhuri Danışman Yayınevi, İstanbul, 1996.
 15. Demir, Alperen. "Çerkes Hasan Vakası", Sakarya Üni-

- (Temmuz 1950).
31. Noyan, Sema. “Yolcu Nereye Gidiyorsun’ Romanında II. Abdülhamit Döneminden II. Mesrûtiyet’e Uzanan Süreci Okumak”, Tarih Kültür ve Sanat Araştırmaları Dergisi, vol. 3, no. 1, (March 2014).
 32. Öke, Mem. Kemal. Kutusal Topraklarda Siyonistler ve Masonlar, İhanetler, Komplolar, Aldanmalar, Çağ Yayınları, İstanbul, 1991.
 33. Pakalın, Mehmet Zeki. Osmanlı Tarih Deyimleri ve Terimleri Sözlüğü, vol. I, Millî Eğitim Bakanlığı Yayınları, İstanbul, 1993.
 34. Pehlivanlı, Hamit. “Osmanlılarda İstihbaratçılık”, Türkler, Ankara, Yeni Türkiye Yayınları, 2002.
 35. Şeber, Nurdan İpek. “Namlunun Ucundaki Padişah, II. Abdülhamid’e Karşı Planlanan Suikaşlar”, İstanbul Üniversitesi Türkiyat Mecmuası, vol. 22, no. 1 (2012).
 36. Şehsuvaroğlu, Haluk Yusuf. “Padişah Mehmet Vahdettin’in Hayatı ve Firarı”, Resimli Tarih Mecmuası, no. 11, (Kasım 1950).
 37. Tekin, Emrullah. “Hafiye Maddesi”, Türkiye Diyanet Vakfı İslam Ansiklopedisi Kuruoğlu (tr.), Toker Matbaası, İstanbul, 1964.
 23. İrtem, Süleyman Kani. Abdülhamid Devrinde Hafiyelik ve Sansür, Temel Yayınları, İstanbul, 1999.
 24. Karal, Enver Ziya. Osmanlı Tarihi, vol. VIII, 3. Baskı, Ankara, Türk Tarih Kurumu Yayınları, 1988.
 25. Karabekir, Kâzım. İttihat ve Terakki Cemiyeti, Emre Yayınları, İstanbul, 1995.
 26. Koloğlu, Orhann. Abdülhamit Gerçeği, 2nd ed., Gür Yayınları, İstanbul, 1987.
 27. Karakışla, Yavuz Selim. “Hafiyelik ve Jurnalcilik”, Toplumsal Tarih, no. 120, (Kasım, 2003).
 28. Kırımı-zade, Mehmed Neş’et Efendi. Sultan II. Abdülhamid Han’a Takdim Edilen Jurnallerin, Tahkik Raporları (1891-1893), Raşit Gündoğdu-Kemal Erkan- Ahmet Temiz, Çamlıca Basım Yayın, İstanbul, 2008.
 29. Kırılı, Cengiz. “Kahvehaneler ve Hafiyeler, 19. Yüzyıl Ortalarında Osmanlı’da Sosyal Kontrol”, Toplum ve Bilim, no. 83, (Kış, 1999/2000).
 30. Mümtaz, Semgh. “Sultan Hamid’in Hususiyetleri”, Resimli Tarih Mecmuası, no. 7,

الهوامش

١. تحسين باشا، السلطان عبد الحميد الثاني، ترجمة كمال أحمد خوجة، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ٢٠١٧. وتجدد الإشارة إلى أن المؤرخ العراقي المرحوم جاسم محمد حسن كتب بحثاً مهماً غطى جوانب من الموضوع بعنوان: "هموم السلطان عبد الحميد الثاني وجهاز الجاسوسية في الدولة العثمانية"، ونُشر في مجلة العلوم الاجتماعية، مج ١٠، ع ٢٤، الكويت، يونيو (حزيران)، ١٩٨٢، ص ٢٣-٣٧.

2. Mehmet Ali Beyhan "II. Abdülhamid Döneminde Hafıyye Teşkilatı ve Jurnaller", Türkler, vol. 12, Ankara, Yeni Türkiye Yayınları, 2002, p. 939.

٣. مارتولوس (Martolos): إحدى المنظمات التي كانت تُدار كمعسكرات عسكرية، وكانت تتألف من المسيحيين عند تأسيس الدولة العثمانية. وتعني الكلمة: الشخص المسلح، وهي كلمة ذات أصل يوناني، وكانت تعني البحارة في نهر الدانوب والقراصنة. وتأسست في مستهل حكم السلطان مراد الثاني عام ١٤٢١.

Tuncay Açıık, "Osmanlı İktidar Mücadelelerinde Jurnal ve Jurnalcilik, II. Abdülhamid Örneği", Kırıkkale Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü, Yayınlanmamış Yüksek Lisans Tezi (Unpublished Postgraduate Thesis), Kırıkkale, 2011, p.2 n.8; Hamit Pehlivanlı, "Osmanlılarda İstihbaratçılık", Türkler, vol. 13, Yeni Türkiye Yayınları, Ankara, 2002, pp.655-656.

٤. وينوك (Voynuk): فرقة من القوات الرديفة في الدولة العثمانية، ترصد الجيش بالخيول في الحملات العسكرية والقصر والوزراء وكبار الشخصيات. تأسست في عام ١٣٧٠.

(TDVİA), vol. 15.

38. Tekin, Mustafa. "Dönemin İslamcılarının II. Abdulhamid'e Bakışı", Birey ve Toplum, vol. 1, no. 1, (Bahar 2011).

39. Timur, Tanger. "Osmanlı Gizli Polis Örgütü Nasıl Kuruldu", Tarih ve Toplum, no. 6, (1984).

40. Tugay, Asaf. İbret: Abdülhamid'e Verilen Jurnaller ve Jurnalciler, 2 vols., Okat Yayınevi, İstanbul, 1967.

41. Turan, Ömer. The Turkish Minority in Bulgaria, 1878-1908, Türk Tarih Kurumu, Ankara, 1998.

42. Uzunçarşılı, İsmail Hakkı. "Mahmut Celâlettin Paşa'ya Dair", Resimli Tarih Mecmuası, vol. 5, no. 50, (Şubat 1954).

43. Yaşar, Hüseyin. "Nesl-i Ahir ve Üç İstanbul Romanlarında İkinci Abdülhamit Dönemi", The Journal of Academic Social Science Studies, vol. 6, no. 3 (March 2013).

- 6, (1984), p.414.
11. Vahdettin Engin, Asayış, II. Abdülhamid'in İç Güvenlik Politikası, Yeditepe Yayınları, İstanbul, 2013, p.33.
12. Mehmet Zeki Pakalın, Osmanlı Tarih Deyimleri ve Terimleri Sözlüğü, Millî Eğitim Bakanlığı Yayınları, İstanbul, 1993, vol. I, p.704.
13. Zuhuri Danışman, Sultan İkinci Abdülhamid Han, Zuhuri Danışman Yayınevi, İstanbul, 1996, p.271.
14. Tekin, (TDVİA), p.115.
15. Danışman, p.271
16. Noyan, p.21.
17. Çevik, p.160.
18. Eray Göç, "Türk İstihbaratının Tarihsel Gelişimi", Çankırı Karatekin Üniversitesi İktisadi ve İdari Bilimler Fakültesi Dergisi, vol. 3, no. 2 (2013), pp.90-91.
١٩. سنشير إليه باسم "عبد الحميد" للاختصار.
20. Pehlivanlı, p.659.
21. Cezmi Eraslan, II. Abdülhamid ve İslam Birliği, Ötüken Yayınevi, İstanbul, 1992, p.245.
٢٢. تلخص هذه الحادثة المسماة "واقعة حسن جركس" بقيام حسن شركس (مرافق السلطان عبد العزيز والشقيق الأصغر لزوجته نسرین قادين) باقتحام اجتماع الحكومة في ليلة ١٥ حزيران (يونيو) ١٨٧٦، وقتل حسين عوني باشا ووزير الخارجية محمد رشيد باشا مع عدة أشخاص بمسدسه الشخصي، متهمًا حسين عوني
- Ömer Turan, The Turkish minority in Bulgaria, 1878-1908, Türk Tarih Kurumu, Ankara, 1998.
5. Pehlivanlı, p.656.
6. Ibid., p.658.
7. Cengiz Kırılı, "Kahvehaneler ve Hafiyeler, 19. Yüzyıl Ortalarında Osmanlı'da Sosyal Kontrol", Toplum ve Bilim, no. 83, (Kış, 1999/2000). p. 58; Emrullah Tekin, "Hafiye Maddesi", Türkiye Diyanet Vakfı İslam Ansiklopedisi (TDVİA), vol. 15, p.115.
8. Zeki Çevik, "Hafiye Organization and Journalism in the Period of Abdulhamid II", Recent Researches in Interdisciplinary Sciences, Recep Efe, İsa Cürebal, Gulnara Nyussupova, Emin Atasoy (eds.), St. Kliment Ohridski University Press Sofia, 2016, p.156.
9. Ibid., p. 659; François Georgeon, Sultan Abdülhamid, Ali Berktaş (tr.), Homer Kitabevi, İstanbul, 2006, p.184.
١٠. يُقال إن جهاز الاستخبارات العثماني الرسمي تأسس بناءً على تقرير قدمه مستشار سفارة الباب العالي لدى باريس سيفلس سولدنهوف في عهد الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا (تولى عدة مرات بين عامي ١٨٤٦-١٨٥٨)، وعيّن سيفينيس الكورفولي أفندي رئيسًا له برتبة عقيد. وكان لتوصيات الدبلوماسي البريطاني ستراتفورد كانغ دور كبير في تأسيسه، وإن كان دوره لم يتجاوز مراقبة الحياة الخاصة لكبار القادة والأثرياء والدبلوماسيين وغيرهم من المشاهير.
- Taner Timur, "Osmanlı Gizli Polis Örgütü Nasıl Kuruldu", Tarih ve Toplum, no.

- تورط فيه من خلال المذكرات التي نُشرت.”
- Orhan Koloğlu, Abdülhamit Gerçeği, 2nd ed., Gür Yayınları, İstanbul, 1987. p.340.
32. Beyhan, p.942.
33. Açık, p. 20; Mehmet Salih Erkek, “The Assassination of General Ismail Mahir Pasha in İstanbul (1908)”, Acta Histriae, vol. 31, no. 1 (August, 2023), pp.83-112.
34. Çevik, p.158.
35. Sema Noyan, “Yolcu Nereye Gidiyorsun’ Romanında II. Abdülhamit Döneminden II. Mesrûtiyet’e Uzanan Süreci Okumak”, Tarih Kültür ve Sanat Araştırmaları Dergisi, vol. 3, no. 1, (March 2014), p.21.
36. Koloğlu, p.361.
٣٧. كانت تلك الرواتب تتفاوت تبعاً لظروف منطقة العمل وأهمية المهام الموكلة إليهم ودرجة خطورتها.
- Beyhan, p.942.
38. Şeber, p.35.
٣٩. كاشغر أو قشغر أو قاشغر: إحدى أشهر مدن تركستان الشرقية وأهمها.
40. Çevik, p.160.
41. Beyhan, p.942.
42. Şeber, p.35.
٤٣. كان في حينها آرثر نيكولسن Arthur Nicolson الذي كان يشغل المنصب خلال (١٩٠٤-١٩٠٦).
44. Pehlivanlı, p.661; Mem Kemal Öke, Kutsal Topraklarda Siyonistler ve Masonlar, İhanetler, Komplolar, Aldanmalar, Çağ Yayınları, İstanbul, 1991, p.57.
- باشا بالضلع في مقتل السلطان عبد العزيز. انظر:
- Alperen Demir, “Çerkes Hasan Vakası”, Sakarya Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, Tarih Ana Bilim Dalı, Yakınçağ Tarihi Bilim Dalı, Mayıs 2018.
٢٣. عن تفاصيل هذه الواقعة ومحاولة علي سعاوي إعادة مراد الخامس إلى العرش، يمكن الرجوع إلى: سليمان قوجه باش، السلطان عبد الحميد الثاني: شخصيته وسياسته، ترجمة: عبد الله أحمد إبراهيم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٨، ص١٣٩-١٤٣؛ عمر ابو النصر، عصر السلطان عبد الحميد الثاني وأثره في البلاد العربية، المطبعة الهاشمية، دمشق، ١٩٣٩م، ج١، ص٤١٨-٤٢٣.
24. Nurdan İpek Şeber, “Namlunun Ucundaki Padişah, II. Abdülhamid’e Karşı Planlanan Suikastlar”, İstanbul Üniversitesi Türkiyat Mecmuası, vol. 22, no. 1, 2012, pp.35-36
25. Çevik, p.157
26. Kubbealtı Lugatı, “Hafiyelik”, <https://shorturl.at/1LBU3> (23 March, 2025).
27. Beyhan, p.941
28. Süleyman Kani İrtem, Abdülhamid Devrinde Hafiyelik ve Sansür, Temel Yayınları, İstanbul, 1999, p.29.
29. Beyhan, p.941.
٣٠. كان سعيد كوجوك باشا هو الذي اقترح ربط هذا الجهاز بالقصر. Ibid.
٣١. بعد أن سمع سعيد كوجوك باشا شائعات من عبد الحميد عن تأسيس جمهورية، دَوّن في مذكراته قائلاً: “لم أتخيل سلطاناً بهذا الذكاء والرؤية الثاقبة... كان ينبغي عزل مدحت باشا من منصبه، لكن السلطان تحلى بالصبر، فلم يعزله إلا بعد أن اكتُشف الفساد الذي

63. Yusuf Hikmet Bayur, *Türk İnkılâbı Tarihi*, vol.1, Türk Tarih Kurumu Yayınları, Ankara, 1991, p.22.
64. Beyhan, p.940.
65. Kırılı, p.59, n1.
66. Ibid., p.332.
67. Çevik, p.163.
68. Karakışla, p.17.
69. Kırılı, p.59, n2.
70. Açık, p.26.
71. Haydaroğlu, p.110.
72. Açık, p.28.
73. Çevik, p.163.
74. Şeber, pp.42-43.
75. Ibid., pp.36-37.
76. Açık, p.26.
77. تحسین باشا، ص ۷۰.
78. Şeber, p.36.
79. تحسین باشا، ص ۱۲۳.
80. Mehmed Neş'et Efendi Kırımı-zade, Sultan II. Abdülhamid Han'a Takdim Edilen Journallerin, Tahkik Raporları (1891-1893), Raşit Gündoğdu-Kemal Erkan- Ahmet Temiz, Çamlıca Basım Yayın, İstanbul, 2008.
81. كان ولي عهد ابن عمه السلطان محمد الخامس (رشاد) بصفته أكبر أفراد الأسرة العثمانية سنًا، غير أنه توفي في عام ١٩١٦ قبل وفاة السلطان محمد الخامس، وقيل بأنه انتحر، وقيل بأن جماعة الاتحاد والترقي اغتالته لمعارضته السلطان دخول الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا في الحرب العالمية الأولى.
- Ali Akyildiz, "Yusuf Izzeddin Efendi",
45. للتفاصيل عن ذلك، انظر: تحسین باشا، ص ۲۶۱-۲۸۹.
46. Beyhan, p.943.
47. Pehlivanlı, p.661
48. Çevik, p.159.
49. İlknur Haydaroğlu, "II. Abdülhamid'in Hafiye Teşkilâtı Hakkında Bir Risale (I. Kısım)", *Tarih Araştırmaları Dergisi*, vol. XIX, no. 30, Ankara (1998), pp.119-120.
50. Pehlivanlı, p.660.
51. Çevik, p.160.
52. Ibid.
53. Enver Ziya Karal, *Osmanlı Tarihi*, vol. VIII, no. 3, Türk Tarih Kurumu Yayınları, Ankara, 1988, p.266.
54. Çevik, p.161.
55. Tekin, (TDVİA), p.116.
56. Beyhan, p.948.
57. Ibid., pp.948-949.
58. Pehlivanlı, p. 661; Nurullah Aydın, *İşte İstihbarat*, 2nd ed., Kum Saati Yayınları, İstanbul, 2011, p.164.
59. Çevik, p.161.
60. Ibid., p.162.
61. Açık, 2002, p.1.
62. Sevim Dumanoglu, "Kitap Tanıtımı, Mehmet Zahit Yıldırım, *Osmanlı Devleti'nde Jurnal Teşkilatı (1835-1860)*", Ankara Üniversitesi Dil ve Tarih-Coğrafya Fakültesi Tarih Bölümü, *Tarih Araştırmaları Dergisi*, vol. 32, no. 53, (2013), p.331.

٩٣. قال سعيد كوجوك باشا إنه عزل من منصبه صدرًا أعظم لأول مرة تولاها بين (١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٧٩ و٩ حزيران/ يونيو ١٨٨٠) بسبب تقريره إلى السلطان عن الإصلاح الذي أوصى به السفير البريطاني اللورد جورج جواكيم غوشين George Joachim Goschen (أيار/ مايو ١٨٨٠). ويقال إن تقريرًا وصل إلى القصر يفيد بأن حالة السلطان كان قيد المناقشة في مجلس الوزراء، ما أدى إلى هذه الإقالة.

Zeki Çevik, "II. Abdülhamid Dönemi Bir Bürokrat Portresi, Sadrazam (Küçük) Mehmed Said Paşa ve Reformları", Turkish Studies, vol. 4/8, Fall 2009, p.849.

٩٤. تحسين باشا، ص ٣٢-٣٣.

٩٥. لم تتوافر للباحث معلومات كافية عنه.

96. Şehsuvaroğlu, p.1018.

97. Joan Haslip, Bilinmeyen Taraflarıyla Abdülhamit, Nusret Kuruoğlu (tr.), Toker Matbaası, İstanbul, 1964, pp.133-134.

98. Çevik, p.159.

99. Koloğlu, 1987, p.346.

100. Karal, p.36.

101. Açıık, p.26.

102. Fethi Okyar, Üç Devirde Bir Adam, Cemal Kutay (ed.), Tercüman Yayınları, İstanbul, 1980, pp.77-79; Açıık, pp.45-46.

103. Karal, p.267; Şeber, p.36.

104. Karal, pp.267-268 Semih Mümtaz, "Sultan Hamid'in Hususiyetleri", Resimli Tarih Mecmuası, no. 7, (Temmuz 1950), p.244.

TDV İslâm Ansiklopedisi, İstanbul, 2013, vol. 44, pp.13-16.

82. Karakışla, p.18.

83. Beyhan, p.944.

84. Sina Akşin, Jön Türkler ve İttihat ve Terakki, Remzi Kitabevi, İstanbul, 1987, pp.30-31; Kâzım Karabekir, İttihat ve Terakki Cemiyeti, Emre Yayınları, İstanbul, 1995, p.44.

85. Karakışla, p.19.

86. İsmail Hakkı Uzunçarşılı, "Mahmut Celâlettin Paşa'ya Dair", Resimli Tarih Mecmuası, vol. 5, no. 50, (Şubat 1954), p.2911.

87. Şeber, p.47.

88. Beyhan, p.945.

٨٩. تسمى في التاريخ العثماني الثورة المضادة أو الفتنة الارتجاجية.

90. taner Aslan, "Saidpaşazade Mehmet Şerif Paşa Muhalefeti ve İkinci Meşrutiyet Döneminde Yasaklanan Bir Risalesi", Ankara Üniversitesi Dil ve Tarih-Coğrafya Fakültesi Tarih Bölümü, Tarih Araştırmaları Dergisi, vol. 30, no. 50, Ankara, (Eylül 2011), p.8.

91. Necmettin Alkan, "Emanuel Karasu ve II. Abdülhamid", Atatürk Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi, vol. 11, no. 1, (2008), pp.179-195.

92. Haluk Yusuf Şehsuvaroğlu, "Padişah Mehmet Vahdettin'in Hayatı ve Firarı", Resimli Tarih Mecmuası, no. 11, (Kasım 1950), pp.892-893.

١٠٨. ذكر آصاف توغاي أنه أخذ سجلاً يضم أسماء المبلّغين ورزمة من الأوراق عندما أحرقت الوثائق، ونشرها بعد خمسين عاماً (Tugayp، ٢٠). يوجد نحو مئة نص من هذه التقارير. ويُذكر أن تلك التقارير ستقدم إلى الجهة المختصة في غضون شهر بدءاً من تاريخ النشر. وهذه الوثائق موجودة حالياً في الأرشيف العثماني ويعود تاريخها إلى عامي ١٣٠٧ و ١٣٠٩ (١٨٩٠-١٨٩٢)، وهي موجودة في مجموعة عاطف أفندي في الأرشيف العثماني.

Faiz Demiroğlu, Abdülhamid'e Verilen Jurnaller (50 Yıldır Neşredilmeyen Vesikalar), Tarih Kütüphanesi Yayınları, İstanbul, 1955.

١٠٩. تحسين باشان ص ٦٦.

105. Tekin, (TDVİA), p. 116; Beyhan, p. 944; T. Açıık, p.45.

ويُذكر أن محمود شوكت باشا لم يسمح بحرق التقارير ونشرها، ولكن عندما أصبح أنور باشا وزيراً للحربية، أمر بحرق وثائق جهاز يلدز في حديقة وزارة الدفاع.

Pehlivanlı, p.661.

106. Açıık, 45; Alkan, p.180.

١٠٧. بعد عزل عبد الحميد نُقلت التقارير من قصر يلدز إلى القصر المتخذ حالياً مقرّاً لإقامة رئيس جامعة إستانبول، الواقع على يسار المدخل الرئيس لوزارة الدفاع، وهو الآن المدخل الرئيس لجامعة إسطنبول. وكُلّفت لجنة مكونة من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب وعشرة ضباط بإعداد هذه التقارير. ومن بين التقارير التي روجعت أرسلت التقارير والمشاريع والآراء إلى الوزارات المعنية. وبعد تصنيف التقارير بحسب أهميتها، خُتمت ورُقمت، ثمّ نسخت محتوياتها في دفتر كبير بترتيب واحد. وصُورت التقارير المهمة والشخصيات البارزة وجمعت في أربعة أو خمسة ألبومات. وبمجرد أن علم أعضاء مجلس الشيوخ والبرلمانيون وكبار المسؤولين بمضمون التقارير، بدأ الاهتمام بالموضوع. واستمرت اللجنة التي كان يرأسها العقيد غالب بك وتضم نحو عشرة أعضاء، حتى سقوط الاتحاديين خلال واقعة ضباط الإنقاذ Halaskaran-1 Zabitan، فقام وزير الحربية بحل اللجنة وختم مدخل المبنى. وبعد أن تولى أنور باشا منصب وزير الحربية، أعطى الألووية لنسخ التقارير، فوظف عدداً كبيراً من الضباط لسنوات لضمان توثيقها. وأخيراً، أرسلت جميع الوثائق إلى الحرق ولكن بعد أن دُونت في سجل شامل إلى مديرية شؤون الموظفين في وزارة الدفاع الوطني للحفاظ على سجل الضباط المعنيين. ويضم هذا السجل جميع التقارير والمخبرين.

Asaf Tugay, İbret: Abdülhamid'e Verilen Jurnaller ve Jurnalciler, Okat Yayınevi, İstanbul, 1967, vol. 1, p.20.

Hafiyeh and Journalism: A Glimpse into Espionage and Intelligence During Abdul Hamid II's Era

Asst. Prof. Dr. Anis Abdul Khaliq Mahmoud

Al-Mustansiriya University / College of Arts

Abstract

Among the most prominent criticisms directed at the reign of Abdul Hamid II (1876-1909) is the issue of espionage and spying. Many of his opponents, whether unionists, nationalists, or others influenced by Western and Zionist propaganda, exaggerated the shortcomings of this organization, as if it were unique to the reign of Abdul Hamid II. This paper attempts to shed some light on this topic, while clarifying some of the related concepts that are frequently mentioned, such as "Hafiyeh", "Journalism", "Journalism", "Journals", and other concepts that are frequently mentioned in Turkish and Western sources. These concepts are striking and surprising, as they seem to diverge significantly from the notion of espionage and spying. The objective that the paper seeks to achieve is that the Ottoman espionage organization during Abdul Hamid's era was a necessity of the time, essential for safeguarding the Sultan's authority and life, as well as for protecting the state against internal threats and external threats. The Ottoman Empire was not unique in establishing espionage and intelligence agencies; many nations have done so to ensure their security and to assess the strengths and weaknesses of their adversaries for self-preservation